نفذت من قبل وسيط عمل سخرات طويلة في ظل حماية رجال الدرك (هآرتس، ١٩/٩/١٩٨٥).

شراكة الشركات في عملية سلب الأراضي

ومن الذين وقعوا ضحايا لأساليب الغش والتزوير، الذي مارسته شركة بناني وشركات اخرى، عبد الكريم عبد الله جابر، من قرية سلواد الواقعة في منطقة طولكرم. فقد وجد هذا المواطن مدة في شركة الياس دان، في شهر آذار (مارس) ١٩٨٢، يتحركون على ارضه، كما وجد ممثلو شركة دافكا يبنون فيها ايضاً، الأمر الذي جعله يتوجه الى المحكمة في نابلس. عبر المحامي عازر الجيوسي. وقد طلب هذا من المحكمة الاعتراف بملكية موكله عبد الكريم جابر للأرض المشار اليها. وبعد ان قامت المحكمة بمناقشة القضية، اصدرت امراً بمنع الشركتين من البناء في تلك الأرض (**عمل همشمار**، ١٦/٨/١٩٨٥). لكن الشركات الاسرائيلية استخدمت طرقاً اخرى للاستيلاء على ارض المواطن جابر، ففي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، وجد جابر ممثلي شركة دانيا من كرني شومرون وبرفوفيتش وكرني يراك في ارضه. وهكذا توجه مرة اخرى إلى المحكمة المدنية في نابلس التي اصدرت امراً آخر بمنع البناء على ارضه. ولكن، نظراً لعدم احترام قرارات المحكمة من قبل الشركات الاسرائيلية، تقدمت المحامية فيليتسيا لانغر التماساً باسم صاحب الارض إلى محكمة العدل العليا ضد شركات البناء، وضد قائد الضفة الغربية، وضد شرطة اسرائيل، الذين لا يعملون على تنفيذ اوامر المحكمة في نابلس. بيد ان ممثل شركة دافكا، المحامي حيروتي، ابرز امام المحكمة توكيلاً موثقاً، غير قابل للالغاء، وموقعاً باسم صاحب الأرض، الذي يفوض فيه محمود داوود صرصور او احمد محمود عودة بالتصرف في ارضه، بما في ذلك سلطة بيع هذه الارض. ولاثبات قانونية التفويض قدم المحامي حيروتي إلى المحكمة تصديقاً من المحامي سامي معلم يؤكد فيه بان الشاكي حضر الى مكتبه شخصياً ووقع على التوكيل، وان السماسرة اشتروا الارض بقيمة ٢٠ الف دينار أردني لكن صاحب الارض دهش لدى سماعه ذلك، وقال إنه لم ير المحامي معلم من قبل، ولم يوقع على اي توكيل. وتقدم، بواسطة المحامية فيليتسيا لانغر، بشكوى الى محكمة قلقيلية، ضد من قاموا بتزوير توقيعه على التوكيل المشار اليه. كما تقدم بشكاوى مماثلة الى كل من القائد العسكري في الضفة الغربية، ورئيس مكتب التحقيق في الاركان العامة للشرطة (**المصدر نفسه**).

كذلك كان بعض الاسرائيليين قد قدم الى الشرطة شكاوى بشأن مستوطنة كرميم التي كان موعداً لاقامتها بالقرب من مستوطنة كرني شومرون في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٨٥). وكان هؤلاء قد اشتروا من شركة بناء اسرائيلية تابعة للمقاولين موشي وبفنال غيز، في تجمع أراضٍ في منطقة كرني شومرون لاقامة مستوطنة كرميم عليها. تبين فيما بعد انها من الناحية القانونية لم تكن ملكاً للشركات التي تبيع الارض. كما اتضح لهم أن اللجنة الوزارية للشؤون الاستيطانية لم تصادق على اقامة المستوطنة، على الرغم من ان مكتب نائب وزير الزراعة السابق ميخائيل ديكل صادق على ورقة رسمية، ذكر فيها ان مستوطنة كرميم معترف بها من قبل الجهات المسؤولة عن الاستيطان (**هآرتس**، ١٢/٨/١٩٨٥).

اما الرسالة التي بعث بها ابي تسور، مساعد نائب وزير الزراعة السابق ميخائيل ديكل، للاخوين موشي وبفنال غيندي بصدد مستوطنة كرميم فهذا نصها: إن الأرض التي اشتريتموها مشمولة في الخريطة الهيكلية كاراص للبناء لذا، فاننا نوافق على الشروع في اعداد الأرض لاقامة المستوطنة (**معاريف**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وقال مفتش عام الشرطة دافيد كراوس ان نائب وزير الزراعة السابق وعام الشرطة تفاصيل عن الرسالة التي بعثها مساعده ابي ايبن ـ تسور، والتي ذكر فيها انه تم الحصول على جميع التصديقات المطلوبة لاقامة المستوطنة. لكن بليه البيك، المسؤولة عن دائرة الاراضي في وزارة العدل، أكدت انه لم يتم الحصول على